TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The reality of human rights in Egypt after the January 2011 revolution A study in reports of international non-governmental organizations

Dr. Hussam Mamdouh Khero*
Al-Iraqiya University - College of Law & Political Science

A r t I c l e I n f o.

Article history:
- Received 21. July. 2020
- Accepted 3 September. 2020
- Available online 29. September. 2020

Keywords:
- Egypt
- human rights
- Egypt revolution
- Political Isuee

Abstract: The research in our hands seeks to reveal the reality of human rights in Egypt after the January 2011 revolution and has the revolution succeeded in achieving its slogans of (living, freedom, and social justice) as it succeeded in removing former President Mohamed Hosni Mubarak?

The research also seeks to solve the problem related to the Egyptian human rights, which links the security of the Egyptian citizen and his rights, as the researcher assumes that the political system that forms on the ruins of Mubarak's rule put the Egyptian citizen between these two options without the right to enjoy both, so long as security is weak, there is no room to talk about human rights .

The researcher has relied on the reports of Amnesty International and Human Rights Watch as two international non-governmental organizations specializing in human rights and they have experience in this file the big thing, so we examined their reports for the years after the January revolution in study and analysis in our endeavor to prove the hypothesis that the researcher started and which we explained above.

* **Corresponding Author:** Hussam Mamdouh Khero**, E-Mail:** hussammam@yahoo.com **,Tel:**009647707596529**,**
Affiliation: Al-Iraqiya University - College of Law & Political Science

Tikrit Journal For Political Sciences 21 (2020) 143-176

واقع حقوق الإنسان في مصر بعد ثورة يناير 2011
دراسة في تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية

م.د. حسام ممدوح خيرو

الجامعة العراقية / كلية القانون و العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 21/ تموز /2020
- القبول : 2 / ايلول/2020
- النشر المباشر : 29/ ايلول /2020

الكلمات المفتاحية :
- مصر
- حقوق الانسان
- ثورة مصر
- قضايا سياسية

الخلاصة : يسعى البحث الذي بين أيدينا إلى الكشف عن واقع حقوق الإنسان في مصر ما بعد ثورة يناير 2011 وهل نجحت الثورة في تحقيق شعاراتها من (عيش، حرية، عدالة اجتماعية) كما نجحت في إزاحة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك؟

كما أن البحث يسعى لحل الإشكالية المتعلقة بحقوق الإنسان المصري والتي تربط بين أمن المواطن المصري وحقوقه، إذ يفترض الباحث أن النظام السياسي التي تشكّل على أنقاض حكم مبارك وضع المواطن المصري بين هذين الخيارين دون حق أن يتمتع بكلاهما فطالما ضعف الأمن فلا مجال للحديث عن حقوق الإنسان.

وقد استند الباحث على تقارير منظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش باعتبارهما منظمتين دوليتين غير حكوميتين تختصان بحقوق الإنسان ولهما من الخبرة في هذا الملف الشيء الكبير، لذا فإننا تناولنا تقاريرهما للأعوام التي تلت ثورة يناير بالدراسة والتحليل سعياً منّا لإثبات الفرضية التي أنطلق منها الباحث والتي أوضحناها أعلاه.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن موضوع حقوق الإنسان واحد من أهم المواضيع التي يمكن تناولها على مستوى البحث السياسي، كونها من المواضيع المرتبطة بالإنسان الذي يعد محوراً للعلوم الإنسانية عموماً والسياسية على وجه الخصوص.

والبحث في منظومة حقوق الإنسان ضمن إطار الدول العربية هو الآخر يعطي للموضوع جانباً من الأهمية لا يقل عن سابقه كون واقع هذه البلدان يشهد ضعف احترام حقوق الإنسان وتأخرها كثيراً ضمن هذا المجال على مستوى العالم ومنذ مدة ليست بالقليلة.

لكن بعد بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عاش العالم العربي مرحلة انتقالية إتسمت بموجة من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإحداث تغيير في منظومة إدارة الدول العربية، تلك المنظومة التي تشكلت على بقايا الاستعمار الغربي واستمرت لأكثر من خمسين عاماً تقود المجتمعات العربية تحت ذريعة خطر عودة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية.

هذه الاحتجاجات التي أطلق عليها وصف (الربيع العربي) كانت تنطلق من شعارات مرتبطة بأهم مضامين حقوق الإنسان، كالحرية والعدالة الاجتماعية وكفاية حاجات المواطنين الأساسية. ولما كانت مصر تعد من الدول المحورية في العالم العربي فإننا أرتأينا البحث في الحالة المصرية وواقع حقوق الإنسان فيها بعد ثورة يناير التي كانت شعاراتها (عيش، حرية، عدالة إجتماعية). وهل بالفعل نجحت الثورة في تأمين الحقوق التي إنطلقت من أجلها؟.

إن الدول التي عاشت أحداث ثورات الربيع العربي عرفت تراجعاً في عاملي الأمن والاستقرار ما دفع الأنظمة القائمة فيها إلى اتباع سياسات أمنيّة قوّضت كثيراً من حقوق مواطنيها وجعلتهم بين خياري الأمن والإضطهاد، من هنا أنطلقنا في بحثنا لرصد مستوى حقوق الإنسان المصري بعد الثورة وهل شهد تراجعاً مقارنةً بما كان عليه الأمر قبل الثورة أم العكس بالتالي كان للثورة إنعكاساتها السلبية على الحالة المصرية وهو ما يثير المخاوف لدى أي شعب يعيش تحت ظل نظام استبدادي من التفكير في إحداث تغيير كونه قد يحمل من العواقب الوخيمة الشيء الكثير.

أهمية البحث:

كما أسلفنا أعلاه فإن البحث في منظومة حقوق الإنسان على مستوى الفرد والمجموع يعد أمراً مهماً بحد ذاته لإرتباطه بالإنسان الذي هو محور الإهتمام الأول سواء على المستوى الحياتي الواقعي أم المستوى الأكاديمي، كذلك فإن دراسة الحالة المصرية لمرحلة ما بعد الثورة أمراً مهماً كذلك كونه يعطي الشعوب

تصوراً عن السيناريوهات التي من المحتمل أن تواجهها أي حركة إحتجاجية على مستوى العالم العربي في حال إندلاعها.

إن قياس مستوى حقوق الإنسان المصري لمرحلة ما بعد ثورة يناير وتعقبه يحتاج لوقفات حقيقية مع ملفات مختلفة تأتي أهميتها من ارتباطها بمصير مات الآلاف إن لم يكن الملايين من المواطنين وهذا ما نحاول القيام به من خلال الصفحات التي بين أيدينا.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثّل بالآتي:

1. التعرّف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مصر قبل ثورة يناير 2011.
2. بيان مستوى الحقوق والحريات في مصر قبل الثورة.
3. تحليل التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش الإنسانيتين لتقييم الحالة الإنسانية في مصر بعد الثورة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة بحثنا في أن الثورة المصرية التي رفعت شعارات مهمة ورئيسة بالنسبة لأي شعب في العالم والتي تجسّدت في (عيش – حرية – عدالة اجتماعية) لم تعرف حالة الاستقرار المطلق منذ العام 2011، بل إنها شهدت العديد من الاضطرابات والحركات الاحتجاجية المتكررة إضافة للمواجهات الأمنية التي شهدتها محافظة سيناء.

بالتالي فإننا نسعى من خلال بحثنا للتعرف على مدى النجاح الذي حالف الثورة المصرية في تحقيق أهدافها؟، وإن كانت الثورة قد حققت أهدافها لاسيما على مستوى منظومة حقوق الإنسان أم لا؟ وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال قراءة في تقارير منظمتي هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية وإحصائياتها عن واقع حقوق الإنسان في مصر قبل وبعد الثورة.

فرضية البحث:

ننطلق في بحثنا من فرضية مفادها أن واقع حقوق الإنسان في مصر تراجع بشكل كبير خلال مرحلة ما بعد ثورة يناير بسبب استغلال السلطات فيها لحالة عدم الاستقرار التي عاشتها الدولة المصرية ما بعد ثورة يناير، لاسيما بعد أن وضع المواطن المصري بين خيارين لا ثالث لهما إما الأمن وإما حقوقه وحرياته.

وهذا بالتالي سيكون له إنعكاساً سلبياً على أي حركة إحتجاجية مستقبلية سواء داخل مصر أم خارجها، كون الشعوب قد تفضل خيار الاستقرار الآمن على حالة الثورة والتغيير لما تحمله الأخيرة من تحديات خطيرة.

منهج البحث:

نستعين في بحثنا بالمنهج الوصفي لتوصيف الثورة المصرية وواقع حقوق الإنسان لمرحلتي ما قبل الثورة وما بعدها، كما أننا سنأخذ بأدوات المنهج التحليلي لاسيما وأن هناك من الأرقام والإحصائيات التي رصدتها منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية عن واقع حقوق الإنسان في مصر والتي سنحاول تحليلها والإنطلاق منها نحو تقييم واقع حقوق الإنسان في مصر ما بعد ثورة يناير 2011.

المطلب الأول: الواقع المصري قبل ثورة يناير

في الخامس والعشرين من شهر يناير / كانون الثاني 2011 انطلقت موجة من التظاهرات في العاصمة المصرية القاهرة وعدد من المدن الرئيسة في البلاد، دعوات التظاهر أطلقتها مجموعة من حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي أهمها صفحة كلنا خالد سعيد* بهدف المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية في البلاد.

إلاّ أن الأمر تطوّر واتسعت مدياته بشكل فاق تصورات القائمين على المظاهرات والمطالبين بالتغيير حتى انتهى بتقديم الرئيس المصري لإستقالته الأمر الذي عده المتظاهرون آنذاك إنتصاراً لثورتهم.

الثورة المصرية التي سميت فيما بعد بـ(ثورة يناير**) جاءت ضمن سلسلة الحراك الثوري العربي الذي بدأ في تونس وامتد في بلدان عدة منها البحرين وليبيا، والتي امتازت بالحراك الجماهيري غير المرتكز على قيادة بعينها، كما أنها امتازت بالاعتماد على التنسيق الالكتروني عبر صفحات التواصل الاجتماعي الذي جل روّاده من الشباب.

ما يهمنا هنا هو التركيز على واقع حقوق الإنسان في البلاد قبل الثورة، وكيف كان هذا الواقع دافعاً لإندلاع تلك الثورة وتحريك المواطنين باتجاه المطالبة بإسقاط النظام السياسي، وسنحاول تصنيف الواقع إلى مستويين وكالآتي:

أولاً: الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

---

* خالد سعيد شاب مصري قتل على يد عناصر ينتمون لجهاز الشرطة المصرية في يونيو / حزيران 2010 بعد شجار نشب بينهم بسبب رفض الشاب تفتيشه من قبل عناصر الشرطة كان من نتيجته ضرب الشاب حتى الموت ما أثار ردة فعل غاضبة لدى الشعب المصري وشكّل سبباً رئيساً من أسباب ثورة يناير 2011.

الباحث

** تصف الباحثة كريمة حسن الديب ثورة يناير بأنها الحراك الشعبي الذي أنطلق في 25 يناير ضد نظام حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي عاش المصريون في ظل حكمه مرحلة سيئة من الفساد المالي والإداري والجوع والمرض والتخلف والبطالة وجعلت من الموت حلم يسعى المصريون إلى تحقيقه هرباً من حالة الإحباط التي فرضت عليهم خلال العقود الأخيرة حتى ارتفعت معدلات الانتحار بين المصريين لمستويات كبيرة.

كريمة حسن الديب، تاريخ مصر.. من عصر مينا إلى ثورة 25 يناير 2011، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2013، ص317.

تعد السياسات الاقتصادية للنظام السياسي المصري إبان حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك من أهم العوامل التي أدت لخلق موجة الاضطرابات المطالبة برحيله، كون النظام المصري قد تبنى ومنذ السبعينات مجموعة من الخطوات كان الهدف النهائي منها التحوّل بالبلاد نحو اقتصاد السوق الأمر الذي دفعه لتبني سياسة الخصخصة لينعكس هذا الأمر بشكل كبير على محدودي الدخل.

فارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير ومعها بكل تأكيد معدلات الجريمة والجهل والمرض والعشوائيات، فوفقاً لسياسات السوق التي اتبعها النظام السياسي المصري انتهى العمل بعقود العمل الدائمة وبات العاملون يعملون وفق نظام عقود العمل المؤقتة في مشاريع قصيرة المدى ومهددين بالبطالة في أي وقت.

كذلك اتجهت الحكومة لتبني خيارات قانونية من شأنها جذب المستثمرين العرب والأجانب ومن بينها الخصخصة والمعاش المبكّر والتخفيف من اعتماد سياسات استيعاب حملة الشهادات والقوى العاملة لترتفع بذلك البطالة بين جموع الشعب لتصل لحوالي (12) مليون مواطن فيما كانت طبقة صغيرة يزداد ثراؤها تنمو وتكبر أمام أعين الناس[1].

نسبة البطالة التي تشير تقديرات المنظمات الدولية أنها وصلت إلى (9.4%) عام 2009 من مجموع اليد العاملة المصرية التي جلها من الشباب والذي أضحى متعلماً وجامعياً في الآونة الأخيرة وله من القدرات والقابليات الشيء الكثير على مستوى التعامل مع التقنيات الحديثة أو إتقان اللغات الأجنبية إلاّ أنه لا يحظى بفرصة لإثبات وجوده داخل مجتمعه، والسبب في ذلك يعود لسوء إدارة الدولة التي لم تعد قادرة على استيعاب هذه الفئة والشريحة المهمة في أي منظومة سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي.

على مستوى آخر كانت هذه الفئة تعيش حالة المقارنة مع العالم الذي شهد خلال العقود الثلاثة الأخيرة طفرات غير مسبوقة على مستوى البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي فبات جلّ القيادات المجتمعية تنتمي لشريحة الشباب، فيما يعيش الشباب المصري حالة من الفقر والحاجة والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية كالمأكل والمسكن ومستوى العيش اللائق.

هذا الأمر ولّد حالة من اليأس والإحباط والخوف من المجهول لدى هذه الفئة وكان حافزاً للثورة على النظام القائم ومحاولة تغييره حتى وإن كلّف وأدى ذلك لسقوط ضحايا بين صفوف المتظاهرين[2].

بمقابل نسبة البطالة التي ذكرناها أعلاه كان هناك تقديرات ونسب أخرى لقياس واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر والتي تكشف عن المستوى الذي وصلته البلاد في هذه المجالات، ومن هذه النسب المهمة نسبة الفقر في البلاد والتي تشير تقديرات أنها بلغت (25%) عام 2010 [3]، هذه النسبة المخيفة مشكلتها أنها ترتبط بموضوع التنمية والنمو في المجتمع.

إذ أن ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع من الطبيعي أن تنعكس بشكل كبير على النمو الاقتصادي فكيف يمكن تصوّر نمو مجتمع في ظل وجود طبقة تصل نسبتها لربع الشعب وهي تعيش على هامش الحياة ولا تتوفر لها أبسط مقومات العيش الكريم، فهذه الطبقة سيكون لوجودها إنعكاس سلبي على الأمن والسلام الاجتماعي وبالتالي الاستقرار السياسي.

فالعجز عن مواجهة متطلبات الحياة أو توفير السكن اللائق والشعور بالدونية إزاء بقية فئات المجتمع لابد وأن تظهر آثاره حتى وإن كانت على المدى الطويل أو المتوسط، ومن تلك الآثار إرتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع المصري واتساع مساحة العشوائيات داخل المحافظات المصرية* لاسيما القاهرة وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وغيرها من الآثار الخطيرة التي كان الاندفاع نحو التظاهر لإسقاط نظام الحكم أحد أهم إنعكاساتها على مستوى الحياة السياسية المصرية بعد اليأس من تغيّر واقع الحال بالنسبة لهذه الشريحة المهمة [4].

ولما كنّا نتحدث عن الفقر وانعكاساته فإن مستوى الأميّة شكل علامة فارقة للمجتمع المصري إبان حكم الرئيس حسنى مبارك، إذ بلغ تعداد هذه الطبقة تقريباً (17) مليون مصري طبقاً لتعداد العام 2006، وبالتأكيد فإن هذه الطبقة ستشكّل عائقاً في مسيرة أي دولة لتحقيق استقرارها السياسي والاجتماعي

* يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عن مصر عام 2010 إلى أن عدد المواطنين المصريين الذين يعيشون في الأماكن المسماة بـ(العشوائيات) قد تضاعف بشكل كبير حتى وصل إلى (15) مليون مواطن مصري.
مصر تقرير التنمية البشرية عام 2010، شباب بناة مصر مستقبلنا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2010، ص77.

والاقتصادي كونها عاجزة عن مواكبة حركة تطوّر المجتمع كما أنها لا تمتلك الأدوات الضرورية للتواصل مع بقية أفراد المجتمع[5].

ولما كان المجتمع المصري يعاني هذه المشاكل الاجتماعية الكبيرة فإن عجلة النمو الاقتصادي باتت تعاني تلكؤاً كبيراً خلال السنوات التي سبقت ثورة يناير 2011، وبمتابعة الإحصائيات على مستوى الاقتصاد المصري نجد أنها شهدت تراجعاً متناغماً مع حالة التراجع الاجتماعي المصري، إذ تراجع متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة، فبعد أن كانت نسبة النمو السنوي للناتج المحلي تقدر بـ(6.8%) للعقود التي تبعت ثورة يوليو 1952، تراجعت هذه النسبة لتصل لـ(4.3%) ثم تدهورت النسبة إلى (1.3%) فقط خلال العام 2011.

وبالمقابل فإن التضخم الاقتصادي هو الآخر شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الأعوام الأخيرة التي سبقت الثورة حتى بلغت نسبته (11.5%) عام 2011 بعد أن كان (3.2%) خلال الأعوام 1960–1970 [6].

هذا التراجع الاقتصادي الذي كانت تعيشه مصر كان يرافقه فساد سياسي كبير تديره الطبقة الحاكمة في مصر وصل لمليارات الجنيهات فخلال العقود التي سبقت ثورة يناير حصل نوع من التقارب بين طبقة رجال الأعمال والطبقة الحاكمة حتى أضحت الأولى تسيطر على القرار السياسي في البلاد فلا تصدر القرارات إلاّ إن كانت متوافقة مع مصالحها، بالمقابل كانت الطبقتين الوسطى والدنيا تعيش بمدخول شهري غير كافٍ إطلاقاً لسد إحتياجاتها ما أجبرها على إتباع وسائل وطرق غير قانونية لسد حاجاتها أو توفير مستلزماتها وهو ما سبب في زيادة معدلات الفساد في البلاد [7].

وبتتبع الحكومات المصرية التي تشكلت خلال العقد الأخير لحكم الرئيس مبارك سنكتشف أن من تسنم منصب الوزير في الوزارات الاقتصادية كوزارة الاقتصاد والمالية والصناعة والإستثمار والسياحة والإسكان كان من طبقة رجال الأعمال فيما كان توجه الدولة يأخذ منحى تحرير الاقتصاد وتقليل الدعم المقدم من الدولة على السلع والخدمات ورفع معدلات الضرائب، وهذا الخيار كان يتم الحديث عنه علناً عبر القيادات الشابة في الحزب الوطني المصري يتقدمهم نجل الرئيس السابق جمال مبارك وهو ما كانت له نتائجه السلبية على بنية الاقتصاد المصري [8].

إن الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع المصري اتسعت هوتها في ظل حكم الرئيس مبارك، فـ(9%) فقط من الدخل الكلي للبلاد هو نصيب (20%) من المواطنين المصريين الأشد فقراً، في حين تكون حصّة الطبقة الأشد ثراءً في مصر ونسبتها لا تتجاوز الـ(20%) على أكثر تقدير (40%) من الدخل. كذلك كان هناك إنعدام للعدالة في توزيع الأجور والمكافآت بين موظفي القطاع الحكومي وبشكل واضح وجلي، إذ أن مخصصات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة دون الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام ارتفعت مخصصاتهم من (45.8) مليار جنيه عام 2005–2006 لتبلغ (94.6) مليار جنيه في موازنة العام 2010 – 2011، لكن بند المكافآت والذي تتجاوز قيمته (33.7) مليار جنيه عام 2010 – 2011 بما يشكل نسبة (35.6%) من إجمالي الأجور يوزّع بصورة غير متكافئة بين مكونات ووحدات القطاع الحكومي فدوائر ووزارات مثل (رئاسة الجمهورية – رئاسة مجلس الوزراء – وزارة التخطيط .. وغيرها) تحصل على النسبة الأكبر من تلك المكافآت، بل إن الموظف فيها قد يستلم ما يقارب ثمانية أضعاف مرتبه الأساسي [9].

ويمكننا بعد الاستعراض السريع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر أن نلخّص هذا الواقع بالنقاط الآتية:

- أن سياسة الخصخصة التي اتبعها النظام المصري أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر في صفوف الشعب المصري حتى وصلت معدلات البطالة إلى 9.4 % من القوى العاملة فيما بلغت معدلات الفقر 25%.
- إن الأمية تفاقمت في صفوف المصريين حتى أصبح عددهم (17) مليون مصري.
- أرتفاع معدلات التضخّم ليصل مستواه إلى (11.5%) في العام 2011 بشكل أربك المشهد الاقتصادي بشكل كبير وانعكس سلباً على واقع المواطن المصري البسيط.
- اتساع الهوّة بين الطبقات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع المصري، ففي الوقت الذي يستحوذ (20%) من المجتمع على (40%) فإن (20%) من المواطنين الأشد فقراً يتمتعون بـ(9%) فقط من الدخل الكلي للبلاد.

هذه النقاط والتفاصيل التي سبقتها أوجدت جذوراً إجتماعية واقتصادية أججت الثورة المصرية فيما بعد وساهمت إلى جانب الأسباب السياسية في إحداث التغيير السياسي في مصر عام 2011.

ثانياً: الواقع السياسي:

عاشت مصر كحال بقية البلدان العربية حالة من الفردية في إدارة المشهد السياسي في البلاد تمثلت بسيطرة الحزب الحاكم –الحزب الوطني– على الحياة السياسية مع وجود شكلي لمجموعة من الأحزاب السياسية غير الفعّالة. فحتى العمليات الانتخابية التي كانت تشهدها البلاد بين الآونة والأخرى لم تكن تجري وفق معايير حقيقية يلتمس النظام السياسي من خلالها تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة[10].

هذا الإشكال السياسي يمكن رصده من خلال ثلاثة محاور رئيسة أولها المتمثل بالحياة الحزبية في مصر وثانيها يتمثل بالمشاركة في الحياة السياسية من قبل الشباب المصري وآخرها الدور السياسي للمرأة المصرية.

ففيما يتعلق بالحياة الحزبية في مصر خلال المرحلة التي أعقبت ثورة يناير كانت هناك إشكالات عميقة جداً تواجه تأسيس الأحزاب وحرية عملها منها المتعلق بالجانب السياسي ومنها المتعلق بالجانب القانوني، فعلى مستوى الإشكالات السياسية نجد إن بنية النظام السياسي المصري لم تتأثر مع وجود مجموعة جيدة من الأحزاب السياسية عددياً، ففي العام 2010 كان هناك (24) حزباً سياسياً مجاز قانوناً إلاّ أنها لم تكن ذات فعالية على المشهد السياسي المصري.

فالهيمنة السياسية للحزب الوطني الحاكم جعلت من تلك الأحزاب شكلاً دون مضمون وجزءاً من المشهد الديمقراطي على الورق، إلاّ أنها لم تكن ذات فعالية حقيقية على المستوى السياسي، هذا الأمر أفقد هذه الأحزاب ثقة الناس وجعلها عاجزة عن أداء مهامها الحزبية في التثقيف السياسي والتنشئة السياسية ومراقبة

السلطة الحاكمة والضغط عليها لتعديل سياساتها. هذا الأمر يمكن اكتشافه بسهولة عند قياس حجم تلك الأحزاب في مجلس الشعب المصري خلال الانتخابات التي شهدتها مصر خلال العقود الثلاث التي سبقت ثورة يناير والتي لم يكن سوى لأحزاب (التجمع, والوفد, الجديد , والجبهة الديمقراطية, والغد, والناصري) دور حقيقي فيها لكنه دور متواضع للغاية لم يكن ليؤثر على السيطرة الكاملة للحزب الوطني الحاكم على السلطة التشريعية[11].

هذا على المستوى السياسي أما على المستوى القانوني وضع النظام المصري مجموعة من القوانين المقيّدة للحياة الحزبية والتي أحال الدستور المصري إليها تنظيم الحياة الحزبية، فجاءت تلك القوانين مخالفة لمبادئ التعددية الحزبية والحق في تكوين الجمعيات وحق الانتخابات والترشّح وحرية التعبير.

أول هذه العوائق يتمثل في (لجنة شؤون الأحزاب) التي تتولى مسئولية الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة، إذ منح القانون الحزب الوطني الحاكم الوصاية على هذه اللجنة ومتابعة الصحف الصادرة عن تلك الأحزاب ونشاطاتها وقراراتها. كما أن الكثير من المواد القانونية ساهمت في حصر النشاط الحزبي في المقار الحزبية وعبر الصحف الصادرة عنها التي ضبط عملها قوانين حالة الطوارئ التي لازمت النظام السياسي المصري لتتقيد حرية الرأي وحق تداول المعلومات [12].

على مستوى آخر كانت هناك القوانين المنظمة للعملية الإنتخابية والتي بدورها شكلت عائقاً حقيقياً أمام ممارسة الأحزاب دورها الرئيس في النظام السياسي عبر السعي للوصول إلى السلطة، وذلك بأن جعل قانون مباشرة الحقوق السياسية –وهو القانون المسئول عن تنظيم العملية الانتخابية– مسئولية الفصل في صحة العضوية في مجلس الشعب منوطة بالمجلس نفسه وليس لمحكمة النقض، كما أن إدارة العملية الانتخابية خاضعة لوزارة الداخلية التي تشكل جزءاً رئيساً من السلطة التنفيذية بالتالي فهي جهة ليست محايدة ومن غير الصحيح جعل هذا الأمر من مسئوليتها.

إنتقادات أخرى وجهت إلى العمليات الانتخابية التي كانت تشهدها مصر إبان حكم الرئيس مبارك تعلقت بعدم الموائمة بين صياغة ووضع القانون وبين تطبيقه، إذ أن المواد القانونية التي وضعتها السلطة فيما يتعلق بتأثير المال أو الدعاية الإنتخابية لم تجد طريقها إلى التطبيق وظلت حبيسة الورق[13]. وبطبيعة

الحال فإن القيود القانونية على حرية حركة الأحزاب والتجمعات السياسية أدت إلى عجز الأحزاب المصرية عن بناء قواعد شعبية تابعة لها لتكون بذلك أحزاب مؤسسة من الأعلى ودون وجود قواعد جماهيرية لها الأمر الذي أضعف من تأثيرها في الحياة السياسية المصرية.

هذا الأمر تناسب طردياً مع حالة التعاطي مع الحياة السياسية بالنسبة للشباب المصري والمرأة المصرية، فالشباب المصري وخلال المرحلة التي أعقبت ثورة يناير اعتكف عن الانتماء والعمل السياسي ضمن إطار الأحزاب الموجودة على الساحة كما أنه لم يبدِ إهتماماً كبيراً في المشاركة في العمليات الانتخابية التي كانت تشهدها البلاد سواء أكان الأمر متعلقاً بالسلطة التشريعية أم بالانتخابات الرئاسية.

هذه الحالة يمكن قياسها من خلال نتائج الاستطلاع الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول المشاركة السياسية للشباب المصري، والذي كانت نتائجه تشير إلى أن نسبة الشباب المصري الذي كان يحرص على الحصول على البطاقة الانتخابية لم تكن تتجاوز الـ(18%) من بين المستطلع آرائهم، كما أن (7.82%) منهم لا يهتمون بالأحداث السياسية فيما كان هناك (57%) من المستطلع آرائهم لا يحرصون على متابعة البرامج السياسية أو الندوات أو جلسات مجلسي الشعب والشورى. هذه النسب ندرك مدى خطورتها إذا ما علمنا أن هذه الفئة التي نتحدث عنها تمثل (62.56%) من الشعب المصري بحسب إحصاء العام 2008 الذي أجراه الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء [14].

لقد أسهم هذا الواقع في دفع فئة الشباب للتفاعل السياسي عبر شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن مواقفهم إزاء السلطة السياسية، ومع الوقت ارتفعت نسبة الشباب المستخدمين للإنترنت وكان هذا الأمر عاملاً رئيساً من عوامل قيام ثورة يناير التي كانت عمليات التنسيق لتجمعاتها ومظاهراتها تتم عبر شبكات التواصل الاجتماعي [15].

الواقع السياسي السيئ في مصر كان له إنعكاسه على المرأة المصرية ايضاً، فعلى الرغم من كون مصر تعد من البلدان العربية الأكثر تقدماً فيما يتعلق بضمان الحق السياسي للمرأة منذ العام 1956 إلاّ أن الواقع العملي يشير إلى أن المرأة دورها ضئيلاً على مستوى الحياة السياسية المصرية سواء أتعلق الأمر

Tikrit Journal For Political Sciences 21 (2020) 143-176

بالسلطة التشريعية التي كانت المرأة تحتل فيها (7) مقعد عام 2000 أم بالمشاركة بالحياة الحزبية التي بلغت أعلى نسبة للعضوية فيها (2%) في حزب الوفد [16].

في عام 1983 أدخل قانون 114 إلزاماً على كل لائحة مترشحة في 31 دائرة أن تضم امرأة، في دورة العام 1987 فازت النساء بـ(41) مقعد و(7) مقاعد في دورة العام 1990 و(5) مقاعد في دورة 1995 و(7) مقاعد في دورة العام 2000. هذا التراجع في عدد النساء في المجلس مرده إلغاء الكوتة الإنتخابية الخاصة بالمرأة بالتالي عادت الاعتبارات الاجتماعية لتحكم واقع المرأة في العملية الانتخابية مما قلل من فرص تواجدها في الهيئات المنتخبة [17].

عدد النساء في مجلس الشعب المصري للأعوام

2000 – 1987

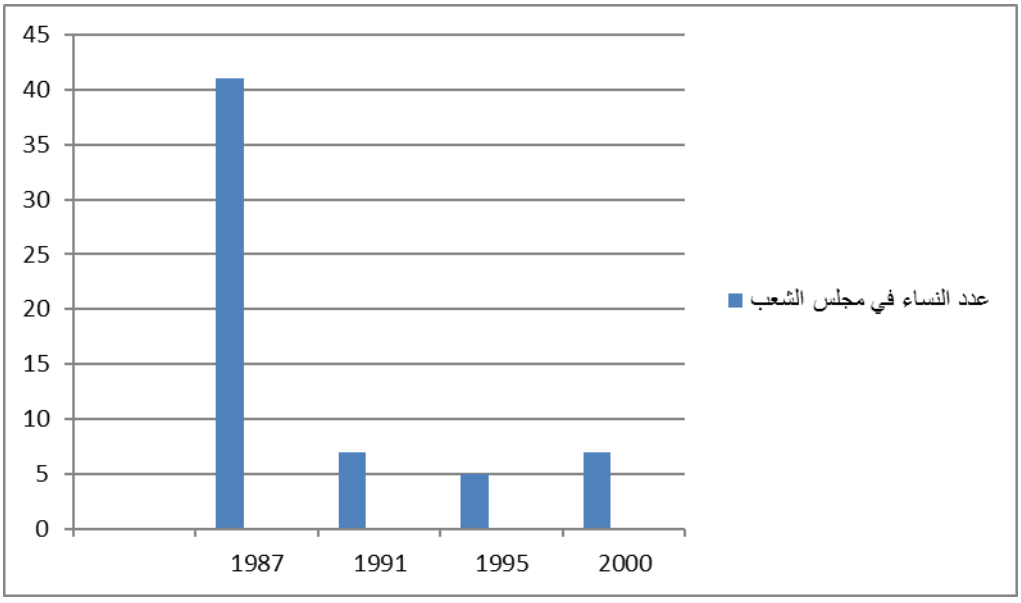

المصدر: زياد ماجد، تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العملية الانتخابية، تقرير من إعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا"، 2003، ص13.

كل ما سبق يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية باعتبارها العوامل السياسية التي أدت إلى الثورة المصرية 2011، وكالآتي:

- احتكار الحياة السياسية من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم وتراجع دور الأحزاب السياسية المصرية بما فيها تلك التي تتمتع بتاريخ مهم في الحياة السياسية المصرية.
- تقييد تأسيس الأحزاب السياسية في مصر لاسيما بعد استحداث (لجنة شؤون الأحزاب) التي كانت مسئوليتها الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة، حتى أضحى من المستحيل إستحداث حزب سياسي جديد ما لم يكن منسجماً مع سياسات الحزب الحاكم.
- تراجع الإهتمام بالحياة السياسية من قبل الشباب المصري، والذي بات لا يهتم حتى باستلام البطاقة الانتخابية.
- تضاؤل الدور السياسي للمرأة المصرية سواء أتعلق الأمر بالسلطة التشريعية التي كانت المرأة تحتل فيها (7) مقعد عام 2000 أم بالمشاركة بالحياة الحزبية.

هذا التراجع الكبير للحياة السياسية المصرية لم يبقِ أملاً لدى الشعب المصري في أي تغيير سياسي إيجابي ممكن عبر القنوات السياسية الرسمية، ما شكّل عاملاً محركاً للثورة المصرية.

إن جمع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤدية لثورة يناير عام 2011 يعطينا تصوراً عن واقع الإنسان المصري ومستوى الحقوق التي كان يتمتع بها على المستويات السالفة الذكر قبل تلك الثورة. وكيف أنها كانت سبباً في تفجّر الغضب في نفوس المصريين.

في القسم الثاني من هذا البحث سنحاول التعرّف على بدايات الثورة المصرية وما تبعها من أحداث وتغييرات سياسية كبيرة أوجدت نظاماً سياسياً جديداً كان من المفترض أنه يسعى لتأمين (عيش – حرية – عدالة اجتماعية).. فهل تحقق ذلك؟ هذا ما سنحاول بيانه من خلال استعراض تقارير المنظمات الإنسانية (العفو الدولية، هيومن رايس ووتش) وتقييمها للحالة المصرية على المستويين الاقتصادي / الاجتماعي والسياسي.

المطلب الثاني: إنعكاس تطورات ما بعد ثورة يناير على الحقوق والحريات في مصر:

شهدت المرحلة التي أعقبت ثورة يناير في مصر تحولات كبيرة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وكان لهذه التحولات بطبيعة الحال أثرها على الواقع الإنساني في البلاد.

بطبيعة الحال يدرك الجميع أن المجلس العسكري المصري تولى زمام السلطة خلال المرحلة الانتقالية بتكليف من الرئيس حسني مبارك عبر بيانه الذي ألقاه نائبه عمر سليمان يوم 11 شباط وهو ذات البيان الذي حمل نبأ أو قرار تنحي الرئيس مبارك. في هذه المرحلة الإنتقالية التي استمرت لستة أشهر كان المجلس العسكري مكلفاً بمهام رئيسة أهمها ضمان إجراء إنتخابات حرة ونزيهة على المستويين البرلماني والرئاسي وهذا ما حصل بالفعل [18].

بعدها تسلّم السلطة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي وذلك في 24 يونيو / حزيران 2012 بعد انتخابه من قبل (13.230.1818) مواطن أي ما يقارب الـ(51.73%) من المشاركين في الانتخابات الرئاسية بمقابل (12.347.380) صوتاً للواء المتقاعد أحمد شفيق وبنسبة (48.27%). وخلال هذه المرحلة عاشت البلاد أزمات عدة منها المتعلق بالجانب السياسي المتمثل بحالة التصارع بين التيارات السياسية المختلفة المكوّنة للمشهد السياسي المصري كالتيار اليساري والتيار الليبرالي والتيار الديني ومنها المتعلق بالجانب الاقتصادي المتمثل بالأزمات الاقتصادية المتتابعة من انخفاض لقيمة الجنيه المصري وأزمة الوقود وارتفاع الدين الخارجي والداخلي للدولة المصرية لتعيش الدولة حالة من الإرتباك وعدم الاستقرار الذي تنامى حتى إنتهى لوقوع أحداث 30 يونيو / حزيران 2013 التي تمثل بخروج مظاهرات حاشدة معارضة للرئيس مرسي وبعدها بيوم واحد هاجم محتجون مقر جماعة الإخوان المسلمين في منطقة المقطم بالقاهرة. في هذا اليوم الذي يوافق الأول من يوليو / تموز من العام 2013 أصدر القائد العام للقوات المسلحة بياناً أمهل فيه القوى السياسية مدة (48) ساعة لإيجاد حل للأزمة القائمة في البلاد وإلاّ فإن القوات المسلحة ستعلن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها، الأمر الذي رفضته الرئاسة المصرية. ليعلن وزير الدفاع المصري –عبد الفتاح السيسي آنذاك– بعد إنتهاء المهلة خارطة طريق لإنهاء الأزمة في البلاد أطاحت بالرئيس المصري محمد مرسي وكلّف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور بمنصب رئيس البلاد

للفترة الانتقالية لحين إجراء إنتخابات رئاسية جديدة مع حزمة من القرارات المرتبطة بتعليق الدستور ودعوة المحكمة الدستورية العليا لإقرار قانون انتخابات مجلس النوّاب وغيرها من القرارات [19].

سارت العملية الإنتقالية لمدة تقارب العام وفيها قامت السلطة الانتقالية بتعديل الدستور واتخاذ مجموعة من القوانين المهمة والخطيرة في آنٍ معاً لاسيما قانون التظاهر والانتخابات الرئاسية الذي عده البعض مخالفاً للدستور* وانتهت إلى إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2014 التي وصل من خلالها وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي للحكم ليكون بذلك سادس رئيس جمهوري لمصر.

هذا الاستعراض وإن كان بعيداً عن محور موضوع البحث إلاّ أن الإنعكاسات التي حملتها تلك الأحداث على ملف حقوق الإنسان في مصر كانت كبيرة جداً ما يجعل تناولها وإن كان الأمر على عجالة مهم جداً لإستيعاب وفهم واقع حقوق الإنسان في مصر بشكل أكثر دقة.

بالعودة لموضوع تقارير المنظمات الحقوقية الدولية وكيف نظرت لحقوق الإنسان في مصر في مرحلة ما بعد الثورة المصرية، فإننا سنحاول تحليل تلك التقارير عبر ثلاث محاور وكالآتي:

أولاً: الحريات في مصر ما بعد الثورة:

تناولت منظمة العفو الدولية * موضع الحريات في مصر من زوايا عدة في تقاريرها للسنوات الثلاث الأخيرة، منها المتعلق بحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ففي تقريرها للعام 2016/2015 رصدت منظمة

---

* يرى الصحفي المصري طارق البشري أن قانون منع التظاهر الذي أقرّته السلطة السياسية في مرحلة ما بعد أحداث 3 يوليو / تموز 2013 غايته تتمثل في إحباط أي تحرّك شعبي مستقبلي للحفاظ على مكتسبات ثورة 25 يناير فيما لو تعرّضت للتهديد من السلطات القائمة في البلاد. إذ أن أي نص دستوري يتكلم عن حقوق الشعب وحرياته دون وجود قدرة شعبية على إبداء المعارضة إزاء أي من مواده لن يكون سوى حبراً على ورق.

أما بالحديث عن مشروع الدستور الذي أقر فيما بعد فإن البشري يرى أن المشروع كان يعاني الكثير من الفراغات قبل التصويت عليه لاسيما فيما يتعلق بالكيفية التي ستتشكل منها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النوّاب ورئاسة الجمهورية ، كذلك أغفل مشروع الدستور الحديث عن مواقيت اختيار ممثلي الشعب في تلك السلطات وهذا ما يشكل خللاً ظاهراً في أعلى الوثائق القانونية في البلاد.

طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص198 وص205.

* منظمة العفو الدولية منظمة حقوقية غير حكومية مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية، تأسست عام 1961 كحركة تطوعية عالمية، ابتدأت متخصّصة بالدفاع عن حقوق السجناء السياسيين، إلاّ أنها اليوم تعد من المؤسسات متعددة الاختصاصات ولها مكاتب إقليمية في دول عدة.

رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان، بغداد، المكتبة القانونية، 2005، ص48.

العفو الدولية تقديم عدد من الصحفيين العاملين لدى جهات إعلامية مناوئة للسلطة للقضاء بعد قيامهم بتغطية مجموعة من الأحداث بما لا يتوافق والنظام السياسي الجديد الذي تشكّل بعد العام 2011 فتمت محاكمتهم لهذا السبب حتى بلغ من تمت محاكمتهم (17) صحفي في عام 2015 [20].

ونشطت القوات الأمنية الحكومية خلال المرحلة التي أعقبت تغيير النظام السياسي في 3 / يوليو / 2013 في عملية اعتقال الأفراد المرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين حتى بلغ عددهم خلال الأعوام التي أعقبت هذا التاريخ، فاعتقل (22) ألف شخص عام 2014 بتهمة الانضمام لجماعة "إرهابية" [21].

في العام التالي بدأت القيود على حرية التعبير تزداد تشدداً واستمرت السلطات المصرية في عمليات القبض على المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بذات التهمة أعلاه – تهمة الإرهاب– حتى وصل العدد في هذا العام إلى (11877) مواطن مصري، فيما كان هناك (700) مواطن محتجزين إحتياطياً لأكثر من سنتين بما يخالف القانون المصري.

جزء كبير من عمليات الاعتقال تلك كان يتم استناداً إلى قانون التظاهر الجديد الذي أقر في مصر عام 2013 والمعروف بالقانون رقم (107) والذي ألزم المتظاهرين بتقديم طلب للتظاهر يتضمّن هدف المظاهرة ومسارها إلى الجهات الأمنية المختصة وإلاّ فليس من المسموح تنظيم تظاهراتهم، كما أن للسلطات الأمنية متابعة المظاهرة وتفريق التظاهرات ومحاسبة القائمين عليها في حال مخالفة الضوابط المتفق عليها بين الطرفين، علماً أن القانون حدّد للسلطات الأمنية الوسائل التي تستخدم لتفريق المتظاهرين ابتداءً من الإنذار الشفوي وصولاً استخدام الرصاص المطاطي مروراً باستخدام الغاز المسيل للدموع.

أما القائمين على المظاهرات فهناك أربع مواد تتضمن عقوبات رادعة بحق من تعدهم السلطات مخالفين لضوابط التظاهر من بينها السجن المشدد لسبع سنوات مع غرامة مالية تصل إلى (100) ألف جنيه [22].

في العام 2016 تعرّض الصحفيين في مصر لتحديات عدة بدأتها السلطة بمداهمة مقر نقابة الصحفيين فقامت بسجن نقيب الصحفيين وعضوين آخرين، فيما منع (12) مدافع عن حقوق الإنسان من السفر. كما أغلقت السلطات مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، وفي 25 نيسان من العام 2016 اعتقل (300) متظاهر لمخالفتهم القانون فيما كان هناك (1400) مواطن كان قد مر على احتجازهم مدة تتجاوز عن الحبس الاحتياطي بدون الإحالة للمحاكمة [23].

في العام 2017 رصد تقرير منظمة العفو الدولية العشرات من الخروقات التي قامت بها السلطات المصرية فيما يتعلق بالحريات العامة والخاصة للمواطنين المصريين، فقدمت السلطات المصرية عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان من المنتمين للجمعيات الحقوقية للتحقيق تحت القضية المرقمة (173) والمتعلقة

بالحصول على تمويل أجنبي للإضرار بالأمن الوطني المصري. بلغ عدد المعتقلين (64) معتقل منهم (26) شخص اعتقل خلال العام 2017 نفسه.

ووفق تقرير منظمة العفو الدولية فإن المتهمين قد يتعرضوا لعقوبة السجن لمدة تصل إلى (25) سنة وفق المادة (78) من قانون العقوبات.

كما منعت السلطات المصرية (25) شخصاً من السفر تحت طائلة هذه القضية فيما قامت بالتحفّظ على أموال منظمتي (نظرة للدراسات النسوية) و(المنظمة العربية للإصلاح الجنائي) [24].

الصحافة المصرية هي الأخرى كان لها نصيبها من تقييد الحريات خلال هذا العام، إذ سجن (15) صحفي لمدة تتراوح بين الـ(3 أشهر – 5 سنوات) بتهم التشهير أو نشر معلومات كاذبة، فيما حجبت السلطات (434) موقع الكتروني منها (صدى مصر) و (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان).

كما أحالت السلطات القاضيين هشام رؤوف وعاصم عبد الجبار لجلسة تأديبية لمشاركتهما في دراسة نظمتها جماعات مصرية لحقوق الإنسان [25].

حق التظاهر والتعبير عن الرأي تعرّض لتضييق كبير من قبل النظام المصري لاسيما بعد تفعيل قانون التظاهر الجديد الذي جعل للمظاهرات سياقات قانونية لا يمكن مخالفتها، لذا وتحت طائلة هذا القانون أعتقلت السلطات المصرية (240) شخص خلال هذا العام بتهمة المشاركة في مظاهرات دون ترخيص أو نشر تعليقات مسيئة للرئيس على مواقع التواصل الاجتماعي.

الاعتقال بتهمة الانتماء السياسي استمر على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على التغيير الذي حصل في مصر إلاّ أن الاعتقالات التي تطال المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين استمرت خلال هذا العام حتى بلغ من اعتقل بسبب هذه التهمة (738) متهم [26].

على مستوى آخر وفي موضوع مرتبط بالحريات بدأ ملف المهاجرين يتفاقم لاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، فقد تعرّض المهاجرين للعديد من الانتهاكات على الأراضي المصرية ترصدها منظمة هيومن رايتس ووتش* منذ العام 2011 وتقول المنظمة أن وزارتي الداخلية والدفاع المصريتين رفضتا الاعتراف بوجود انتهاكات طيلة العامين 2011–2012 على الرغم من رصدها من قبل

* تشكلت منظمة هيومن رايتس ووتش عام 1978، وكان أسمها "منظمة هلنسكي لمراقبة حقوق الإنسان"، وكانت مهمتها الرئيسة متابعة حقوق الإنسان في دول الكتلة السوفيتية وفقاً لأحكام اتفاقية هلنسكي، وفي المقابل أسست في الثمانينات لجنة لمراقبة حقوق الإنسان في الأمريكيتين لفهم وكشف الانتهاكات التي تقترفها الجهات المقرّبة من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ليتم بعدها توحيد جميع لجان المراقبة عام 1988 لتحمل إسم منظمة هيومن رايتس ووتش، وهي منظمة دولية غير حكومية لديها العديد من الفروع في العالم ولها ثلاث أقسام وكالآتي: (حقوق الطفل، نقل الأسلحة، حقوق المرأة). رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

المنظمة، بل إن المنظمة تواصلت مع الحكومة المصرية عام 2010 بخصوص وصول مجموعة مكوّنة من (105) أشخاص من طالبي اللجوء الإرتيريين والمهاجرين إلى الأراضي المصرية، إلاّ المسئولين المصريين نكروا هذه المعلومة [27].

وتنقل منظمة هيومن رايتس ووتش عن المفوضية السامية أن بين كانون الثاني / 2006 – كانون الأول / 2012 دخل (35) ألف إرتيري إلى (إسرائيل) مروراً بسيناء من بينهم هناك نحو (25) ألف عبروا في عامي 2011–2012 تعرض الآلاف منهم للتعذيب وفق المعلومات التي أدلوا بها للمفوضية السامية، بل إن أحد المتاجرين بالبشر كشف لباحثين خلال العام 2013 أنه تم قتل ما يقارب الـ(1000) شخص مهاجر من جنسيات مختلفة [28].

السكان المحليون في سيناء –المكان الذي يتم تهريب المهاجرين عبره إلى (إسرائيل)– أكدوا لـ(هيومن رايتس ووتش) أن أهالي المنطقة يعرفون المتاجرين بالبشر من المصريين إلاّ أن القوات الأمنية لا تقوم بواجبها بحقهم فيما يزعم آخرون أن القوات الأمنية متواطئة مع أولئك المتاجرون، لاسيما وأن أغلب المهاجرين تحمل أجسادهم آثار التعذيب الذي تمارسه بحقهم القوات الأمنية في أماكن الاحتجاز المخصصة لهم والتي يغادروها بعد بيعهم إلى (إسرائيل) [29].

في العام 2017 رصدت منظمة العفو الدولية قيام مصر بترحيل (50) مهاجر من أرتيريا وأثيوبيا والسودان، بل إن السلطات المصرية قامت بالقبض على (200) شخص من أقلية الإيغور المتواجدين على الأراضي المصرية بغرض الدراسة، كما أنها أعادت (22) من طالبي اللجوء [30].

مخطط يوضح عدد الصحفيين المعتقلين في مصر للأعوام 2015– 2017

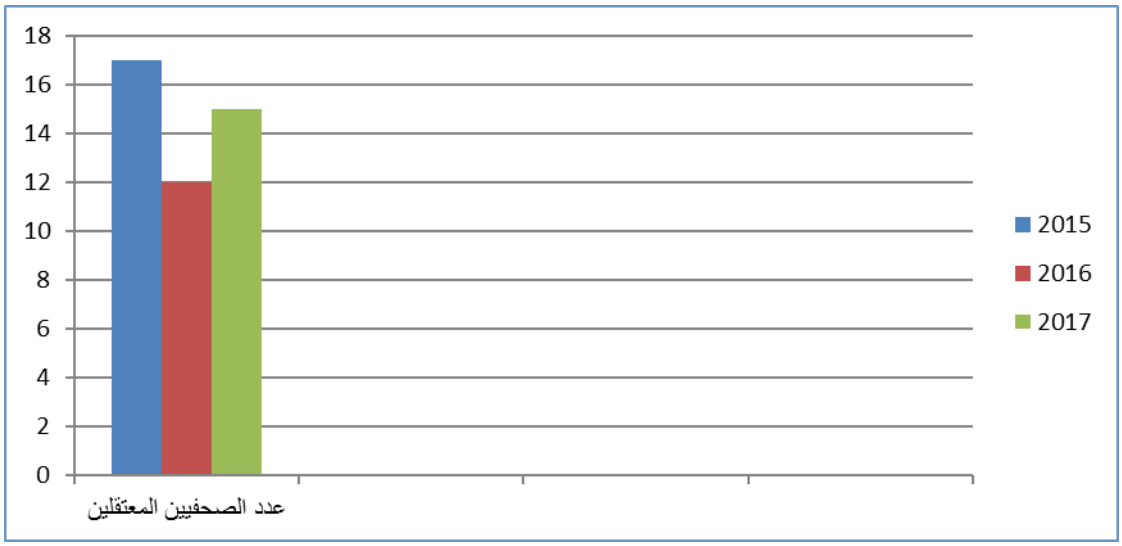

المخطط من إعداد الباحث إعتماداً على تقارير منظمة العفو الدولية للأعوام 2016/2017 – 2017 / 2018.

ثانياً: مستويات العنف في مصر ما بعد الثورة:

خلال المرحلة التي أعقبت الثورة المصرية شهدت مصر أعمال عنف كبيرة منها من كان المسئول عنه الجهات الحكومية الرسمية ومنها من قامت به المجاميع المسلحة.

وقد ركزت منظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش على ما حصل في مصر خلال هذه المرحلة كونها تسببت في مقتل المئات من المصريين في إحصائيات غير مسبوقة ولم تشهدها مصر سابقاً *.

* في العام 1996 نشرت منظمة هيومن رايتس ووش ملخصاً لتقريرها عن واقع التعذيب في مصر كشفت فيه أن التعذيب بات يمارس بشكل منهجي من قبل القوات الأمنية المصرية خصوصاً من قبل مباحث أمن الدولة، أما الإجراءات الرسمية لكبح جماح هذا العنف فإنها كانت بطيئة بشكل يسمح لإفلات مرتكبي تلك الأعمال من العقوبة، بل إن الحكومة المصرية لم تتخذ أي إجراء بحق أفراد جهاز مباحث أمن الدولة المتهمين بالمسئولية عن تلك الأعمال.

وبعد خمسة عشر عاماً كان للمنظمة تقريراً عن ذات الموضوع خلصت فيه إلى أن الحكومة المصرية لم تقم بما يجب تجاه الانتهاكات التي أشارت إليها المنظمة بحق عناصر جهاز مباحث أمن الدولة، حتى أن أولئك العناصر باتوا يتمتعون بقدرة عالية على الإفلات من العقوبة بشكل يدفع الضحايا لليأس من إسترداد حقوقهم.

في العام 2013 ساندت وزارة الداخلية الجيش في إحداث تغيير سياسي تمثل في عزل الرئيس محمد مرسي عن السلطة كما قامت باستخدام القوة الوحشية في تفريق المتظاهرين الذين تجمعوا في حشدين جماهيريين في القاهرة ضد إبعاد مرسي ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن (817) شخص في ميدان رابعة العدوية و(87) شخص في ميدان النهضة بيوم واحد.

ووفقا لـ(التنسيقية المصرية للحقوق والحريات) – مجموعة قانونية وحقوقية مستقلة– توفي ما لا يقل عن (30) شخصا بسبب التعذيب أثناء احتجازهم في مراكز لوزارة الداخلية – الغالبية العظمى منهم في مراكز الشرطة – بين آب / 2013 وكانون الأول /2016.

تفيد التنسيقية المصرية أن محاميها تلقوا (830) شكوى بشأن التعذيب، وأن (14) شخصا آخرين ماتوا بسبب التعذيب أثناء الاحتجاز [31].

وتوثق منظمة هيومن رايتس ووتش (50) حالة لأهالي سيناء تم إعتقالهم خلال عملية أمنية للجيش المصري في المدينة منهم (39) تم إخفائهم قسرياً فيما كان (14) آخرين مفقودين لمدة وصلت لثلاث سنوات بحسب تقديرات المنظمة[32]. ما يثير المخاوف أكثر بخصوص هذه الأرقام –بحسب المنظمة– أن النيابة العامة تتجاهل طلبات التحقيق فيها بشكل يبعث رسائل غير مطمئنة عن مدى جدية النظام المصري في إيقاف هذه الجرائم.

وبين العامين 2014–2015 وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش (17) حالة قتل خارج نطاق القانون، منها (14) حالة تمّت بعد عملية اعتقال الضحايا على يد الجيش المصري، إلاّ أنه ما تلبث أسر الضحايا أن تفاجأ بجثث أبنائها وهي ملقاة على قارعة الطرقات. فيما كانت هناك حالات أخرى – تحديداً (3) حالات– وقعت تحت ذريعة الاشتباه في الضحايا ويقوم بها عناصر الجيش المتواجدون عند نقاط التفتيش، فيما كان حظر التجوال عائقاً أمام وصول سيارات الإسعاف لمكان الحادث [32].

"هنا نفعل أشياء لا تصدق"؛ التعذيب والامن الوطني في عهد السيسي، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص10.

في العام 2015 قتل النائب العام في مصر في تفجير نفذ في القاهرة كما سجلت الإحصائيات مقتل (40) شخص و(17) جندي مصري في بلدة الشيخ زويّد. كما شهد هذا العام إسقاط طائرة روسية وقتل كل من فيها – بلغ عددهم (224) – بعد وضع قنبلة أسفل الطائرة لتعلن بعدها السلطات المصرية عن قتلها (100) شخص من عناصر ولاية سيناء[33].

على مستوى آخر كانت هناك حوادث متتابعة للإختفاء القسري طالت العشرات من الأشخاص لاسيما النشطين في مجال الحقوق والحريات على يد الأجهزة الأمنية، من بينهم (إسراء الطويل، صهيب سعد، عمر محمد علي) وهذان الأخيران تعرضا للتعذيب خلال فترة اختفائهم، فيما أطلق سراح إسراء الطويل مع وضعها قيد الإقامة الجبرية، ويمكن إضافة حالة طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجني في شباط 2016 لقائمة الذين تعرضوا للاختفاء القسري خصوصاً إذا علمنا أنه كان تحت مراقبة الشرطة، ما أثار انتباه العالم إلى حجم وخطر ما تقوم به السلطات الأمنية في مصر [34].

التعذيب كان أحد أشكال العنف التي أتسع اللجوء إليها من قبل الأجهزة الأمنية المصرية في أعقاب ثورة يناير، إذ توثّق منظمة العفو الدولية تعرّض المعتقلين علي يد الأجهزة الأمنية للضرب أثناء القبض عليهم، كما أنهم تعرضوا للصدمات الكهربائية في ظروف احتجاز بالغة السوء كما أن الزنازين التي جمعتهم كانت ضيقة جداً [35].

ولدى لقائها بمحتجزين سابقين تكشف منظمة هيومن رايتس ووتش أنه وخلال مرحلة الدراسة – ما بعد ثورة يناير – تعرّض معتقلو منطقة سيناء للتعذيب الجسدي والصعق بالكهرباء والضرب وغالباً ما يتم ذلك على يد الجيش المصري، بل إن المنظمة نقلت عن شهود احتجاز عدد من الأطفال لا يتجاوزون الـ(12) عام مع الأشخاص البالغين في نفس الزنازين [36].

مع مرور السنوات على التغيير السياسي في مصر بدأت البلاد تشهد العديد من أجزائها عمليات عسكرية بين القوات المصرية ومجاميع مسلحة في محافظة سيناء ما أنتج عنه عمليات قتل وتصفية خارج القانون واعتقال دون أمر قضائي وتفجير وهدم بيوت كل ذلك كان يتم بدون رقابة صحفية أو دولية، إذ شهد العام 2016 قيام قوات الأمن بقتل (11) شخص وجرح (40) آخرين، وبالمقابل كانت الجماعات المسلحة

في سيناء تعلن بين الآونة والأخرى قيامها بعمليات مسلحة ضد قوات الأمن كما أنها قامت بإعدام أشخاص متهمةً إياهم بالعمل كمرشدين للجيش المصري [37].

وتنقل منظمة هيومن رايتس ووتش عن التنسيقية المصرية تلقيها عن طريق المحامين الخاصين بها تلقيهم (830) شكوى بشأن التعذيب وأن (14) شخصاً آخرين ماتوا عن طريق التعذيب[38].

كما بدأت الحكومة المصرية باتباع سياسة الإخلاء القسري في المنطقة بين مصر وقطاع غزة. الأمر الذي أدى إلى أن المئات من العوائل تشرّد من سكنها تطبيقاً للإجراءات الأمنية التي تقوم بها الحكومة المصرية.

فيما كانت هناك العديد من عمليات القتل التي تجري على يد القوات الأمنية والتي تقول عنها أنها تتم ضد عناصر ينتمون لتنظيم الإخوان المسلمين.

في العام 2017 أشرت منظمة العفو الدولية استمرار التعذيب في مراكز الاحتجاز في مصر، تبع ذلك إطار قانوني بتعديل الحبس الانفرادي ليكون بإمكان السلطات احتجاز المتهم لمدة تصل لـ(6) أشهر.

المنظمة ترى أن الكثير من عمليات التعذيب كانت تقع لأسباب سياسية، فالمتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين أحمد دومة وضع في الحبس ألإنفرادي لمدة وصلت لـ(3) سنوات مع استمرار الشكاوى من سوء المعاملة والإهمال الطبي.

كذلك كان هذا العام مسرحاً لوقوع العديد من حوادث الإخفاء القسري التي تعرض لها مواطنون مصريون على يد عناصر الأمن المصري، منهم (165) تعرضوا للاختفاء بين كانون الثاني وأغسطس 2017 لمدة تراوحت بين (30–7) يوماً [39]. كما شهد هذا العام العديد من عمليات التصفية الجسدية التي قامت بها الجهات الأمنية المصرية، إذ قالت وزارة الداخلية أنها قتلت (100) شخص رمياً بالرصاص في مواجهات معها، كما أظهرت مقاطع فديو عناصر تنتمي للجيش المصري وهي تقوم بتصفية (6) رجال رمياً بالرصاص وشاب لم يتجاوز الـ(17) من عمره[40].

ثالثاً: أحكام القضاء في مصر ما بعد الثورة:

تصنّف منظمة العفو الدولية أحكام القضاء المصري وعلاقتها بحقوق الإنسان خلال المرحلة التي أعقبت ثورة يناير إلى جانبين رئيسين؛ أولهما هو الإفلات من العقاب والمحاكمات الجائرة وثانيهما التعسّف في إصدار أحكام الإعدام، إذ تتحدث في الأولى عن شكلين من التجاوز على حقوق الإنسان منها المرتبط بالتقاعس عن ملاحقة المنتسبين لأجهزة الدولة المسئولين عن ارتكاب تجاوزات بحق المواطن المصري ومنها المرتبط بمحاكمة المتهمين من المواطنين المصريين محاكمات جائرة تفتقر إلى متطلبات تحقيق العدالة*.

أما الجانب الثاني الذي تتناوله المنظمة فهو يرتبط بالعشرات من أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء المصري والتي تراها المنظمة (تعسفيّة) و(جائرة) ونابعة من الرغبة في الانتقام من التيارات السياسية التي أبدت معارضتها للتغيير الحاصل في السلطة السياسية بعد العام 2013.

في الجانب الأول ينقل تقرير المنظمة الصادر عام 2015 أن السلطات المصرية (تقاعست) عن إجراء تحقيقات فعّالة فيما يتعلق بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما بحق المتظاهرين الذين رفضوا إزاحة الرئيس الراحل محمد مرسي، هذا الإتهام كررته المنظمة إزاء السلطات المصرية كونها رصدت إستمرار لحالات الانتهاك بحق المعتقلين لدى السلطات المصرية دون محاسبة لأيٍ من المسئولين عنها في العام 2016 كذلك [41].

ورصدت المنظمة قيام السلطات المصرية بتلفيق الأدلة والتلاعب بتواريخ القبض بحق مواطنين تعرضوا للاختفاء القسري، إلاّ أن المسئولين رفضوا فتح أي تحقيق في هذه الانتهاكات، كما تذكر المنظمة [42].

* توثّق منظمة هيومن رايتس ووتش إعتقال (41) مواطن ومتهم مصري في أعقاب عزل الرئيس المصري محمد مرسي مع اعتقال (26) ألفا آخرين منذ بداية 2015، على حد قول حقوقيين، وتعترف الحكومة بأنها قامت بنحو (34) ألف علمية اعتقال.

وكشف "المجلس القومي لحقوق الإنسان أن العدد الكبير من المعتقلين ضغط على نظام السجون المصري. ما أجبر السلطات المصرية التي كانت تعمل بمعدل يصل إلى (150) بالمائة من طاقة استيعابها. على مدار السنتين التاليتين لإزاحة مرسي، كما أضطرت الحكومة المصرية لتشييد وتبني خطط لبناء (8) سجون جديدة.

"حياة القبور" إنتهاكات سجن العقرب في مصر، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص1.

في ذات السياق تذكر المنظمة أن المئات من المحاكمات الـ(جائرة) تعرض لها المعتقلون لدى السلطات المصرية خلال الأعوام التي أعقبت ثورة يناير 2011، ففي تقريرها للعام 2016 تذكر المنظمة أن المئات من المحتجزين على ذمة قضايا تظاهر ضد السلطة الحاكمة في مصر بعد 2013 تعرضوا لمحاكمات تنعدم أو تنخفض فيها شروط تحقيق العدالة بل إنها كانت قائمة على أساس إعترافات أنتزعت بالتعذيب أو الإخفاء القسري. ففي هذا العام أصدرت المحاكم المصرية أحكاماً بالسجن بحق (200) مواطن بسبب تظاهرهم إحتجاجاً على قرار الحكومة المصرية التنازل عن جزيرتي (تيران وصنافير) للمملكة العربية السعودية [43].

وفي إطار جهود السلطات المصرية في كبح جماح الجماعات المسلحة أصدر القضاء المصري عام 2016 أحكاماً بالسجن على ما يقارب الـ(490) شخص بتهمة المشاركة في أعمال عنف خلال العام 2013، في العام التالي حُكم على المئات من المصريين – تحديداً (442) مواطن– بالسجن لمدة تراوحت بين (25–5) سنة في محاكمات وصفتها العفو الدولية بـ(بالغة الجور).

وترصد المنظمة محاكمة (494) متهم في قضية احتجاجات مسجد الفتح التي وقعت في آب 2013 واستمرت لأكثر من أربع سنوات معتمدةً على تحريات للأمن الوطني المصري وأدلة تصفها العفو الدولية بـ(المعيبة). في هذا العام أيضاً أحيل ما يقارب الـ(384) مدني للمحاكم العسكرية [44].

بمقابل انتقادات المحاكمات التي رصدتها العفو الدولية كانت هناك انتقادات أخرى للتعسف في إصدار أحكام الإعدام التي انتهجها القضاء المصري، ففي العام 2013 رصدت المنظمة إصدار المحاكم المئات من أحكام الإعدام بتهمة (الإرهاب) في محاكمات وصفتها المنظمة بـ(العسكرية الجائرة) [45].

في العام 2015 أعدم (7) أشخاص بتهمة الـ(العنف السياسي)، بعدها وفي نفس العام أعدم (6) آخرين على الرغم من وجود أدلة على أن المحققين استخدموا العنف لإجبار هؤلاء على الاعتراف على أنفسهم [46].

في العام التالي أصدرت المحاكم العسكرية عدداً من أحكام الإعدام ضد مدنيين إثر محاكمات أتسمت بـ(الجور الفادح) وشابتها وقائع اختفاء قسري وتعذيب وسوء معاملة، بحسب وصف تقرير العفو

الدولية. وعلى الرغم من أن محكمة النقض عادت وألغت بعض أحكام الإعدام وأحالت القضايا المتصلة بها لإعادة المحاكمة من بينها حكم ضد الرئيس الراحل محمد مرسي.

في 29 آيار 2015 أصدرت محكمة عسكرية أحكام بالإعدام ضد (6) مدنيين وأحكام بالسجن بين (5–25) سنة ضد (12) مدني لإتهامهم بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين وحيازة أسلحة نارية ومتفجرات، وبالمقابل فإن المحكمة تجاهلت حديث المتهمين عن تعرضهم للمعاملة السيئة والتعذيب. في هذا العام كذلك حكمت المحكمة غيابياً على شخصين آخرين بالإعدام وعلى (6) آخرين بالسجن لمدة (25) سنة [47].

في العام 2017 أيدت محكمة النقض المصرية أحكام الإعدام الصادرة على (7) أشخاص في قضيتين مختلفتين، وتورد منظمة العفو الدولية أن معلوماتها تؤكد أن (6) من هؤلاء السبعة تعرضوا للاختفاء القسري وأخذت اعترافاتهم بالإكراه.

أيّدت المحكمة العليا للطعون العسكرية أحكام الإعدام الصادرة على (4) أشخاص عقب محاكمة شديدة (الجور) أخذت فيها المحكمة باعترافات أخذت تحت التعذيب لمدة (93) يوم بمعزل عن العالم الخارجي[48].

الحكومة المصرية لاسيما تلك التي أعقبت إزاحة الرئيس محمد مرسي واجهت تقارير المنظمتين الدوليتين بطريقين متلازمين؛ أولهما الموقف الرسمي الذي رفض هذه التقارير والأرقام التي تضمنتها متهماًَ إياها بعدم النزاهة والحيادية والإنصاف.

ففي العام 2018 وبعد تقرير منظمة العفو الدولية عن حال السجون في مصر رصدت فيه إستخدام السلطات المصرية الحبس الإنفرادي على نطاق واسع ردت السلطات المصرية أنها لا تستخدم الحبس الإنفرادي إلاّ عند الضرورة، فيما كانت منظمة العفو تؤكد ونقلاً عن شهادات حيّة أن السجناء في مصر تعرضوا لفترات طويلة من الحبس الإنفرادي –الذي من المفترض أن لا يتجاوز 22 ساعة– بما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان[49].

كذلك كان الرد الرسمي إزاء تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش يحمل ذات النبرة في التكذيب والاتهام للجهة القائمة على التقرير, إذ أشرت الحكومة المصرية العديد من النقاط المتعلقة بآلية إعداد تقرير المنظمة عن حقوق الإنسان في البلاد ومنهجيته التي إتبعها لتقصي أوضاع حقوق الإنسان في مصر، حتى أنها اتهمت المنظمة بالكذب وباتباع أساليب غير مشروعة للترويج لـ(أكاذيبهم وادعاءاتهم) [50].

بموازاة التيار الحكومي كان هناك تياراً إعلامياً يتولى مهمة مواجهة التقارير الحقوقية التي تنال من سطوة الحكومة المركزية، إلاّ أنه لم يكتفِ بنشر التكذيب وإنما بات مدافعاً عن سياسة القوة التي تتبعها الحكومة التي أعقبت إزاحة الرئيس مرسي كونها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على أمن البلاد واستقرارها.

إن معادلة رقمية بسيطة لعدد من اعتقلوا في مصر أو حكموا أو أعدموا تظهر أنهم في خط بياني تصاعدي من العام 2011، وجزء كبير من ذلك مرده الربط الحكومي بين حالة عدم الاستقرار الداخلي ومنح المواطنين الحقوق والحريات التي كفلها لهم دستور البلاد. فالحكومة المصرية ترى أنه في ظل وجود تنظيمات (إرهابية) في سيناء ووقوع تفجيرات في البلاد بين الآونة والأخرى لا يمكن الحديث عن حريات أو حقوق إنسان.

الخاتمة:

ناقش البحث الذي بين أيدينا واقع حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية بعد ثورة يناير عام 2011، هذه الثورة التي كان العالم العربي كله وليس مصر لوحدها يترقب الإنجازات الكبيرة التي ستحققها والتي تقع حقوق الإنسان في مقدمتها.

إلاّ أن مصر دخلت في دوّامة من التقلبات السياسية فالانتخابات التشريعية ومن بعدها الرئاسية لم تخلق حالة الاستقرار المأمولة للمصريين، وإنما خلقت بعد الانتخابات الرئاسية موجة من الاحتجاجات الشعبية إنتهت بتدخل الجيش المصري وإزاحة الرئيس الراحل محمد مرسي عن السلطة.

موجة الاضطرابات الداخلية أوجدت معادلة قديمة جديدة بالنسبة للسلطات في العالم العربي، معادلة عكسية طرفاها حقوق الإنسان من جهة والأمن والاستقرار من جهة أخرى، فزيادة أحدهما تعني إنخفاض الآخر – على الرغم من أن جميع المختصين في مجال حقوق الإنسان يدركون أن الأمن جزء من منظومة حقوق الإنسان– وهذا ما أثبتته تقارير منظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش خلال المدة مجال الدراسة.

فقد ظهر لنا أن ملف حقوق الإنسان قد شهد تراجعاً كبيراً خلال المرحلة التي أعقبت ثورة يناير بشكل أسوأ مما كان عليه الأمر في زمن مبارك، وهذه حقيقة يقرها المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية.

هذه النتيجة يمكن بيسر التأكد منها عبر مقارنة أرقام معتقلي الرأي في عهد الرئيس حسني مبارك ومرحلة ما بعد الثورة وكذا الأمر ينطبق على أرتفاع أعمال العنف والقمع التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الحكومية وأحكام القضاء التي بات يشوبها كثير من الإنحياز وعدم العدالة والحيادية.

بالتالي بات اليوم المجتمع المصري نموذجاً سيئاً لأي شعب يعيش في ظل نظام دكتاتوري ويأمل في التغيير، فالشعوب التي تعاني من تبعات النظام الدكتاتوري ستفكّر كثيراً قبل إقدامها على أي خطوة ثورية كونها قد تحمل من النتائج الوخيمة عليها بشكل يفوق سوء واقعهم لاسيما فيما يتعلق بالحقوق والحريات.

الهوامش:

1. الثورة المصرية حدود وآفاق، بلا، 2012، ص7،
2. سعد عبد القادر حميد، الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 36-35، ص1187.
3. ظاهر فوّاز يوسف جبر، أثر ثورة 25 كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية في نابلس / فلسطين، 2013، ص25.
4. سعد عبد القادر حميد، مصر سبق ذكره، ص1189.
5. ظاهر فوّاز يوسف جبر، مصدر سبق ذكره، ص25.
6. أيمن أحمد عكرش وهدى أحمد علوان الديب، العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو في مصر "دراسة ميداني في إحدى قرى محافظة الشرقية، العدد (6)، 2015، ص1710.
7. الثورة المصرية.. حدود وآفاق، مصدر سبق ذكره، ص 7.
8. سعد عبد القادر حميد، مصدر سبق ذكره، ص 1191.
9. المصدر نفسه، ص 1193.
10. حمزة المصطفى، الثورات العربية.. وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية، مقالات المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، آذار 2011، ص1.
11. سعد عبد القادر حميد، مصدر سبق ذكره، ص1179.
12. زياد ماجد وآخرون، التطور الديمقراطي في مصر: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الإنتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا"، ألمانيا، 2005، ص33.
13. المصدر نفسه، ص34.
14. أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص43
15. مصر: تقرير التنمية البشرية 2010، معهد التخطيط القومي بمصر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مصر، 2010، ص118.
16. زياد ماجد، تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العملية الانتخابية، تقرير من إعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا"، 2003، ص13.
17. المصدر نفسه، ص32.

18. صلاح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011–2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص61.
19. المصدر نفسه، ص90.
20. منظمة العفو الدولية، تقرير العالم 2016/2015، لندن، 2016، ص292.
21. المصدر نفسه، ص293.
22. قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون 107 لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد (47) مكرر، القاهرة، 24 نوفمبر سنة 2013، ص2.
23. منظمة العفو الدولية، تقرير العالم 2017/2016، لندن، 2017، ص296.
24. منظمة العفو الدولية، تقرير العام 2018/2017، لندن، 2018، ص 300.
25. المصدر نفسه، ص301.
26. المصدر نفسه، نفس الصفحة.
27. "تمنيت لو أرقد أو أموت".. الاتجار بالإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة، فبرراير 2014، ص47.
28. المصدر نفسه، ص32.
29. المصدر نفسه، ص33.
30. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2018/2017، مصدر سبق ذكره، ص 332.
31. المصدر نفسه، ص 12.

تثبت الأدلة وشهود العيان أن المعتصمين في الميادين من المنتمين لتيار الإخوان المسلمين وباعتراف وزير الداخلية المصري آنذاك محمد إبراهيم أعلن في وقت سابق أن قوات الأمن صادرت (15) بندقية من اعتصام رابعة، بل إن وزير الدفاع السابق والرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي قال أنه في وقت اقتحام الاعتصام كان هناك 20 أو 30 أو 50 شخصاً يطلقون النيران الحية أكثر من كاف في اعتصام بهذا الحجم"، عليه فإن المنظمة ترى بأن هذا العدد يظهر قلّة عدد المسلحين في الاعتصام وقسوة النظام المصري في تصفية معارضيه.
حسب الخطة؛ مذبحة رابعة وعمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص3.

32. "اللي يخاف على عمره يسيب سينا"، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، ص3.
33. المصدر نفسه، ص4.
34. تقرير منظمة العفو الدولية 2016/2015، مصدر سبق ذكره، ص330.

35. المصدر نفسه، ص331.
36. المصدر نفسه، نفس الصفحة.
37. "اللي يخاف على عمره يسيب سينا"، المصدر نفسه، ص4.
38. تقرير منظمة العفو الدولية، 2017/2016، مصدر سبق ذكره، ص331.
39. "هنا نفعل أشياء لا تصدق"، مصدر سبق ذكره، ص1.
40. تقرير منظمة العفو الدولية، 2018/2017، مصدر سبق ذكره، ص302.
41. المصدر نفسه، نفس الصفحة..
42. منظمة العفو الدولية، تقرير 2017/2016، مصدر سبق ذكره، ص294.
43. المصدر نفسه، ص295.
44. المصدر نفسه، ص294.
45. منظمة العفو الدولية، تقرير العام 2018/2017، مصدر سبق ذكره، ص301.
46. منظمة العفو الدولية، تقرير العام 2016/2015، مصدر سبق ذكره، ص294.
47. المصدر نفسه، نفس الصفحة.
48. المصدر نفسه، ص300.
49. منظمة العفو الدولية، تقرير العام 2018/2017، مصدر سبق ذكره، ص301.
50. الحكومة المصرية ترد على تقرير منظمة العفو الدولية عن استخدام الحبس الانفرادي بصورة قاسية وغير مشروعة في السجون المصرية، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، موقع منظمة العفو الدولية، 7/آيار 2018، ./https://www.amnesty.org
51. الهيئة العامة للاستعلامات: اختلاق وتدوير الأكاذيب.. الرد على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول سيناء، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الانترنت، الاثنين 3/ يونيو/ 2019، http://www.sis.gov.eg

المصادر

الكتب:

1. عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
2. زياد ماجد، تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العملية الانتخابية، تقرير من إعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا"، 2003.
3. زياد ماجد وآخرون، التطور الديمقراطي في مصر: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الإنتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا"، ألمانيا، 2005.
4. حمزة المصطفى، الثورات العربية.. وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية، مقالات المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، آذار 2011.
5. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان، بغداد، المكتبة القانونية، 2005.
6. طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
7. كريمة حسن الديب، تاريخ مصر.. من عصر مينا إلى ثورة 25 يناير 2011، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2013.

رسائل الماجستير:

1. صلاح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
2. ظاهر فوّاز يوسف جبر، أثر ثورة 25 كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية في نابلس / فلسطين، 2013.

التقارير والدوريات:

1. أيمن أحمد عكرش وهدى أحمد علوان الديب، العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو في مصر "دراسة ميداني في إحدى قرى محافظة الشرقية، العدد (6)، 2015.
2. سعد عبد القادر حميد، الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 36-35.
3. "اللي يخاف على عمره يسيب سينا"، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة، 2019.
4. "حياة القبور" إنتهاكات سجن العقرب في مصر، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
5. "هنا نفعل أشياء لا تصدق"؛ التعذيب والامن الوطني في عهد السيسي، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
6. قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون 107 لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد (47) مكرر، القاهرة، 24 نوفمبر سنة 2013.
7. مصر: تقرير التنمية البشرية 2010، معهد التخطيط القومي بمصر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مصر، 2010.
8. مصر تقرير التنمية البشرية عام 2010، شباب بناة مصر مستقبلنا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2010.
9. منظمة العفو الدولية، تقرير العالم 2016/2015، لندن، 2016.
10. منظمة العفو الدولية، تقرير العالم 2017/2016، لندن، 2017.
11. منظمة العفو الدولية، تقرير العالم 2018/2017، لندن، 2018.